جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

آب / أغسطس
2023

تقرير تحليلي

القوات الرديفة للنظام السوري: التوصيف والتغيّرات والمصير

إعداد: رشيد حوراني
باحث مساعد في مركز جسور للدراسات

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2023
www.jusoor.co

المحتويات

مقدمة 4
أولاً: ماهِيَّة القوات الرديفة وبِنْيتها 5
ثانياً: دوافع تشكيل القوات الرديفة 8
ثالثاً: نماذج القوات الرديفة وأماكن انتشارها وأنشطتها العسكرية 9
رابعاً: الحالة القانونية للقوات الرديفة وكيفية تعامُل النظام معها 13
خامساً: المآلات الحالية والمستقبلية للقوات الرديفة 15
خُلاصة 18

مقدمة

تُعَدّ القوات الرديفة أحد الأشكال المسلحة التي عمل النظام على تشكيلها في وقت مبكّر بعد عام 2011، منذ أن عمل على إعادة تنظيم اللجان الشعبية –وهي عصابات مسلّحة يُطلق عليها اسم الشبيحة– بحيث تتمكّن من الاستجابة للمواقف الراهنة، وتتمتّع باستقلالية عن التشكيلات النظامية، وتتبع بشكل مباشر الأجهزة الأمنية.

كان ظهور القوات الرديفة المبكّر يعكس حالة الضعف والاستنزاف في صفوف قوات النظام الرسمية، ويؤكد على النهج الذي اتبعته السلطة في عسكرة المجتمع والترويج لذلك عَبْر الكثير من أدوات الحرب النفسية والدعائية، التي تركز على التفريق بين مكوّنات المجتمع من تحريض أدّى بالمحصّلة إلى نُشوء مجموعات مسلّحة محليّة على أُسس مناطقية وطائفية وعرقية بات يُصنّفها النظام كقوّات رديفة لقواته الرسمية.

وللنظام تجربة قديمة في التعامل مع المجموعات المسلّحة المحليّة غير النظامية؛ ففي أواخر سبعينيات القرن الماضي شكّل كتائب البعث التي شاركت جزئياً في أعمال قتالية؛ حيث أقامت الدوريات والحواجز وقدّمت خدمات الحراسة لبعض المنشآت، وأقامت "دورات الصاعقة" لتنسيب المدنيين إلى صفوفها.

تقوم مقاربة النظام في التعامل مع القوات الرديفة على منحهم سلطات واسعة تصل بهم لارتكاب الانتهاكات والمجازر، والحق في التصرف بأملاك ومحتويات البيوت التي يحصلون عليها أثناء مهاجمتهم القرى والمناطق المعارِضة.

ورغم طبيعة تلك القوات التي تسيطر عليها النزعات الطائفية والمناطقية والعشائرية والقومية، والتنافس فيما بينها على الموارد والنفوذ إلّا أنّ النظام استطاع التحكّم بها وضبطها وإبعاد أي تهديد محتمل قد تُشكّله بسبب السلطات الممنوحة لها في مجتمعاتها ومناطق نشاطها.

أولاً: ماهِيَّة القوات الرديفة وبِنْيتها

يُطلق النظام السوري مسمى القوات الرديفة على الميليشيات المحلية التي تُقدّم له المساندة العسكرية في عملياته ضدّ فصائل المعارضة المسلّحة، تعتمد هذه القوّات في تشكيلها على المدنيين المتطوّعين والجنود المتقاعدين، بسبب بيئتها المحلية وتوظيفها بما يتناسب مع الموقف القتالي المتُشكّل، الذي يُعَدّ سبباً في اختلاف المهامّ التي تُوكَل لها.

على سبيل المثال، شكّل النظام كتائب البعث من العسكريين واللجان الشعبية والمتقاعدين المقيمين في دمشق، ومع تقدُّم قواته في بلدات الغوطة الشرقية ضمّ معظم مقاتلي جيش الوفاء –وهو عبارة عن ميليشيا محليّة كانت تنشط في الغوطة الشرقية– الذين خرجوا إلى دمشق بسبب شدّة الحصار عام 2014، وجنّدهم ضِمن كتائب البعث، التي خاضت معظم المعارك في المنطقة حتى سيطرة النظام عليها عام 2018 ، لقد عكس اعتماد النظام على كتائب البعث عدم رغبة منه في إشغال الوحدات النظامية بالإمساك بالأرض التي تمت السيطرة عليها من فصائل المعارضة، وإيكال هذه المهمّة للقوات الرديفة، بذلك تناسبت مهمة كتائب البعث وبيئتها المحليّة مع الموقف القتالي.

انتهجت كتائب البعث سلوك النظام في استخدام العنف والقوّة المفرطة تجاه المدنيين المناهضين لحكمه؛ فعندما دخلت هذه المجموعات مدينة زملكا عام 2018، عملت على قمع السكان والاستيلاء على محتويات المنازل وابتزاز الأهالي بفرض مبالغ مالية عليهم وإجبارهم على الوقوف عند الحواجز وغير ذلك من ممارسات أمنية[1].

لا يوجد هيكل تنظيمي محدد للقوّات الرديفة، رغم وجود الوثائق التنظيمية الخاصة بذلك، يتفاوت المستوى التنظيمي بين الميليشيات، وكذلك ما يخص حجم الفاعلية والتأثير، ومستوى الدعم، ومناطق الانتشار، ففي الوقت الذي حلّت روسيا معظمها، حافظت وحدات منها على وجودها، وأنشأت لها مؤسسات تعنى بتقديم الخدمات الاجتماعية لمنتسبيها، واختلفت لاحقاً تبعيتها وفقاً للمنطقة التي توجد فيها والتنافس على النفوذ بين روسيا وإيران.

[1] نينار الراعي، **أوجه سلطة النظام السوري في بلدات الغوطة الشرقية**، برنامج مسارات الشرق الأوسط، 2019/7/31، الرابط.

تُقدم قوّات الدفاع الوطني التي تشكّلت من "اللجان الشعبية" أواخر عام 2012، بدعم من إيران، نموذجاً واضحاً وما يزال قائماً للآن عن القوات الرديفة؛ حيث:

- أُنشئت قوات الدفاع الوطني بحكم الضرورة، ولأهداف اجتماعية تفسح المجال لمنتسبيها للانخراط مع النظام بدلاً من التمرد عليه، وكواسطة بين الدولة والسكان، بهدف تعبئتهم عسكرياً لقاء بعض الامتيازات للقادة أو المنتسبين أو المستفيدين، في ظل عجز الوحدات النظامية عن تحقيق أهداف السيطرة مع اتساع النطاق الجغرافي ضدها.
- تتكوّن قوّات الدفاع الوطني تنظيماً من 4 مستويات مختلفة، هي: قيادة مركزية في دمشق تُعرف باسم الأمانة العامة، وقيادات المراكز الفرعية المنتشرة في المحافظات الأخرى، ثم القطاعات العسكرية، وأخيراً السرايا[2].
- لا يوجد إطار قانوني لقوات الدفاع الوطني أو قرار رسمي بتشكيلها على غرار القرار المتعلق بإحداث الفيلق الخامس، وهي رغم الهيكل الإداري المعلن لها لا يوجد ذكر لقائدها في أي نشرة من النشرات الخاصة بالترقيات العسكرية في وحدات قوات النظام، منذ تأسيسها، وحتى الوقت الراهن، سواء قائدها العام في دمشق، أو المراكز الفرعية التابعة لها.
- تتشارك قوات الدفاع الوطني مع توجُّه الميليشيات الإيرانية في تقديم الخدمات الاجتماعية عَبْر المؤسسات التابعة لها، وطالما أنّ القانون السوري لا يجيز المزاوجة في العمل بين القطاع المدني والعسكري، لجأت فروع تلك القوات إلى تأسس جمعيات ومؤسسات مدنية مرخصة من وزارة الشؤون الاجتماعية، ويُلاحَظ أنّ معظمها يتبع الأمانة السورية للتنمية التي تُديرها أسماء الأسد، التي تُقدّم الدعم لها، فضلاً عن أنّها تموّل جزءاً من أنشطتها أيضاً عَبْر عمليات التهريب والسرقة وبيع الوقود ومنتجات الأراضي الزراعية المسطوّ عليها، وهناك فرعَا قوات الدفاع الوطني في السقيلبية ومحردة يتلقّيان دعماً من بعض المنظمات المسيحية الغربية كمنظمة "أَنقِذوا مسيحيي الشرق" الفرنسية[3].

[2] أيمن الدسوقي وسنان حتاحت، **دور العمل الخيري في الحرب السورية: المنظمات غير الحكومية برعاية النظام والجمعيات الخيرية التابعة للجماعات المسلحة**، برنامج مسارات الشرق الأوسط، 2020/7/6، الرابط.

[3] **ميديا بارت: منظمة "أنقذوا مسيحيي الشرق" الفرنسية تدعم ميليشيات الأسد**، "الجزيرة نت"، 2020/9/20، الرابط.

نماذج عن قوات الدفاع الوطني التابعة للقوات الرديفة

المدينة	القيادة	التبعية	المؤسسة الاجتماعية
حمص	المهندس صقر رستم	إيران	مؤسسة "الشهيد السوري"، أسستها أسماء الأسد
اللاذقية	هلال الأسد، ثم ابنه سليمان الأسد	إيران	جمعية "البستان الخيرية"، أسسها رامي مخلوف
دير الزور	فراس العراقية	روسيا	مؤسسة "الشهيد الخيرية"، أسستها أسماء الأسد
حماة (السقيلبية، ومحردة)	نايل العبد اللّه، وسيمون الوكيل	روسيا	لا يوجد

ثانياً: دوافع تشكيل القوات الرديفة

كان قرار النظام بتشكيل القوات الرديفة مدفوعاً بأسباب عسكرية واقتصادية وسياسية مختلفة، مثلما هو موضَّح أدناه:

- **دعائياً:** أراد النظام تشكيل صورة نمطية عن فصائل المعارضة باعتبارها مجرد مجموعات من مخربين وإرهابيين ومتطرفين إسلاميين، لتخويف مكونات الشعب السوري منها، مقابل تقديم نفسه بديلاً عنها وبما يدعم روايته بأنّه الأنسب لحكم سورية ولبقاء بقية المكونات فيها؛ حيث اعتمد في تشكيل القوات الرديفة على الأسس الطائفية والمناطقية والعائلية، وضمّ متقاعدين عسكريين فضلاً عن المدنيين لصفوفها، كقوات الدفاع الوطني في اللاذقية التي تزعمها هلال الأسد قبل مقتله وهو ضابط سابق، وكقوات الدفاع الوطني في وادي النصارى غربي حمص التي تزعمها بشر فؤاد اليازجي.
- **عسكرياً:** أراد النظام تعويض حالة الضعف والاستنزاف الذي تعرّضت أو يُمكن أن تتعرّض له وحداته الرسمية خلال المواجهات العسكرية والعمليات القتالية ضد فصائل المعارضة التي انتهجت أساليب حرب العصابات، فقوات النظام كان يصعب عليها بمفردها توفير التغطية البرية لتأمين طرق الإمداد وحماية خطوط التماسّ والمنشآت الاقتصادية والعسكرية وغيرها.
- **سياسياً:** أراد النظام توظيف هذه القوات لخدمة سياساته في إطار "محور المقاومة والممانعة"؛ حيث وسّع من نشاط الحزب القومي السوري الاجتماعي، والميليشيات الفلسطينية، وعزّز من نشاط الميليشيات الإيرانية التي أنشأت مجموعات محليّة لها في سورية كلواء الرضا في حمص، وأتاح المجال أمام تعاوُن هذه الميليشيات مع القوات الرديفة في سياق الدعاية بمواجهة إسرائيل.
- **اقتصادياً واجتماعياً:** أراد النظام استغلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث أدّى الانزلاق السريع نحو العنف إلى توقُّف الكثير من الشركات والقطاعات الاقتصادية والتجارية وتسريح الموظّفين، مما شكّل فرصة له لاحتواء الكثير وتجنيدهم في القوات الرديفة، وتم إعفاء هؤلاء من دفع فواتير المياه والكهرباء والهاتف، كما أطلق النظام سراح المحتجزين في سجونه من أصحاب الجرائم الجنائية والجنح مقابل الانضمام إلى صفوف وحداته الرسمية أو الرديفة[4] ، من جانب آخر اضطر البعض للانتساب إلى تلك القوات في مناطق سكنهم للتأمين على عوائلهم وأملاكهم، وإبعاد الاعتقال التعسفي عنهم، لاحقاً أدّت بعض القوات الرديفة أدواراً اقتصادية كتأمين السلاح أو حماية المنشآت أو الطرق التجارية.

[4] **الشبكة السورية: النظام يجند السجناء مقابل الإفراج**، "الجزيرة نت"، 2017/4/29، الرابط.

ثالثاً: نماذج القوات الرديفة وأماكن انتشارها وأنشطتها العسكرية

هناك 5 نماذج من الميليشيات العاملة ضِمن القوات الرديفة، وهي حسب طابع التكوين إمّا ميليشيات ذات طابع طائفي، أو ذات طابع مناطقي، أو ذات طابع قومي، أو ذات طابع عشائري، أو ذات طابع أمني.

- تُعتبر قوات الدفاع الوطني أقوى تلك الميليشيات وأكثرها انتشاراً، وبعضها مؤسَّس على طابع طائفي وبعضها الآخر على طابع مناطقي أو عشائري، لا تستند جميعها إلى أُسس تنظيمية، ولا عقيدة عسكرية، تتركّز مهمّة مختلف فروعها على الإمساك في مناطق وجودها وَفْق علاقة التبعية مع النظام أو روسيا أو إيران، وقد تلاشت بعض تلك القوات مع انتهاء علاقتها التبعية، كما هو الحال مع ميليشيا أحمد درويش في قرية أبو دالي شرقي إدلب.
- كان للأجهزة الأمنية سلطات واسعة في تشكيل ميليشيات القوات الرديفة، لكن هذا الدور تراجع تبعاً لصالح كل من روسيا وإيران، وأصبح يُركّز على جاهزية بعض الأفراد أو المجموعات التابعة لتلك الميليشيات للتعامل معهم في نقل المعلومات أو تنفيذ المهام أو مراقبة شخصيات وفاعلين ضمن مناطق عملهم، أو الخارجة عن سيطرة النظام في حال تمكنهم من ذلك.
- يعود لإيران الدور الأبرز في إنشاء ودعم العديد من ميليشيات القوات الرديفة، وقد دفعت تجربتها روسيا إلى إنشاء تشكيلات يتّسم ظاهرها بالتنظيم العسكري، إلا أنها في الحقيقة لا تختلف كثيراً عن الحالة الميليشياوية التي أنشأتها إيران، كما أصبحت تلك القوات تعكس مظاهر التنافس على النفوذ بين الطرفين، وفيما تُحاول روسيا من خلال مأسستها ترسيخ سلطة الدولة لصالح النظام، تعمل إيران على استمالة تلك الميليشيات لصالح مشروعها في المنطقة، ولذلك أنشأت ميليشيات من الشيعة السوريين، وتعمل على استقطاب ميليشيات محلية من غير الشيعة كلواء الباقر في دير الزور، وأسود الشرقية بقيادة عبد الستار الشعيطي.
- هناك تفاوت واضح في قدرة ميليشيات القوات الرديفة على الاستمرار؛ ففي الوقت الذي تم حل ميليشيا درع القلمون مثلاً، تمكنت ميليشيات أخرى من الاستمرار ضِمن قوات الدفاع الوطني.

نماذج من ميليشيات القوات الرديفة التابعة للنظام السوري

الاسم	الطابع	العدد التقريبي	النشاط العسكري	الملاحظات
قوات الدفاع الوطني	طائفي وعشائري ومناطقي	8000	حمص ودرعا واللاذقية وحماة وطرطوس ودير الزور	تحمل ميليشيات الدفاع الوطني ذات الاسم، لكنّها تختلف في المهام والتبعية، ولا تتمتع بقيادة مركزية
صقور الصحراء	طائفي	800	بادية حمص وبادية حماة	تلقت تدريبات عام 2013 داخل اللواء 47 جنوب مدينة حماة، وتخضع حالياً للحرس الثوري الإيراني
مغاوير البحر	طائفي	1500	بادية حمص، وبادية الرقّة، وريف اللاذقية ومدينة حلب	أنشأتها روسيا في اللاذقية، بزعامة أيمن جابر صهر عائلة الأسد، عمل النظام على إضعافها بعد سحبه 900 عنصر ممن يخدمون الخدمة الإلزامية في صفوفها
اللواء 313 (لواء العرين)	طائفي	1250	درعا والقنيطرة، وريف دمشق	يتميز بارتباطه الوثيق بحزب اللّه اللبناني والحرس الثوري الإيراني، ويستقطب الشبان عبر منحهم تأجيلاً عن الخدمة الإلزامية، ورفع إشارات الحجز عن الملكيات الخاصة

نماذج من ميليشيات القوات الرديفة التابعة للنظام السوري

الاسم	الطابع	العدد التقريبي	النشاط العسكري	الملاحظات
نسور الزوبعة	قومي	6000 إلى 8000	ريف حمص وحماة واللاذقية، وريف دمشق (معلولا والزبداني)	تتبع الحزب السوري القومي الاجتماعي، وتُؤمن بمفهوم الأمة السورية، وتتطابق رؤيتها المناهضة للصهيونية مع النظام، وشكّل النزاع فرصة لتعزيز وجود الحزب عسكرياً
لواء الرضا (فوج التدخل السريع)	طائفي	4000	ريف حمص الشمالي والشرقي، وريف حماة الجنوبي	يقوده المرشد السابق لمجلس الشعب خير الله عبد الباري، وابنه خالد عبد الباري، أجريا دورات عسكرية في إيران، ويتبع اللواء إدارياً بشكل كامل اللواء 47 المسيطَر عليه من قِبل إيران
قوات مقاتلي العشائر	عشائري	5000	بادية حمص وبادية دير الزور	أُسست بقيادة تركي البوحمد، وهو عضو في المكتب السياسي لحركة الاشتراكيين العرب
لواء الباقر	عشائري	500	مدينة حلب وريفها الجنوبي والشرقي، ودير الزور، وريف حمص الشرقي	انقسم أواخر عام 2020 إلى جناحين يقود الأول خالد الحسن، الملقب بالحاج باقر، وجند أبناء عمومته من قبيلة البقارة في حلب، ويقود الثاني نواف البشير شيخ عشيرة البقارة بعد عودته للنظام، يتلقى جناح الحسن دعماً كبيراً من الحرس الثوري الإيراني، وحافظ البشير على قنوات الدعم مع إيران

نماذج من ميليشيات القوات الرديفة التابعة للنظام السوري

الاسم	الطابع	العدد التقريبي	النشاط العسكري	الملاحظات
قوات أحمد درويش	عشائري	غير معروف	ريف حماة الشمالي الغربي (قرية أبو دالي وطريق حماة - أبو دالي)	ينحدر قائدها أحمد درويش من قرية أبو دالي، وهو من قبيلة الموالي، يخضع لأوامر اللواء جميل الحسن بشكل مباشر.
قوات القاطرجي (قوات المهام للحراسة والحماية)	أمني	3800	ريف دير الزور الغربي، ومدينة حلب وريفها الغربي	تنشط عبر شركة أمنية مرخّصة، وتتكون من 3 وحدات وهي: وحدة المهام الخاصة تحمي حقول النفط في الورد والشولا والتيم في ريف دير الزور، ووحدة حراس القرى وحراس الصهاريج (الترفيق)، ووحدة تنشط في عمليات التهريب، وهي محسوبة على روسيا، وحاولت إيران والفرقة الرابعة العمل على إنهائها لصالح ميليشيا حمشو.
قوات حمشو	أمني	500	مدينة دير الزور وريفها الغربي	تنشط كقوات تابعة لشركة أمنية مرخّصة، وتتلقّى دعماً من إيران، وحاولت أن تأخذ مكان قوات القاطرجي في حماية حقول النفط لكنها أخفقت في ذلك.

رابعاً: الحالة القانونية للقوات الرديفة وكيفية تعامُل النظام معها

تشمل القوات الاحتياطية لدى النظام السوري كل القوى البشرية التي أدت الخدمة الإلزامية، والمتطوعين (المسرَّحين) في صفوف الجيش، حيث يتم إعادتهم إلى الخدمة، واستدعاؤهم بعد تسريحهم، بالتالي تحسب القوات الاحتياطية من هاتين الفئتين بعدد المكلفين ضِمن تشكيلات القوات المسلحة وَفْق توزيعهم على الوحدات العسكرية بما يتناسب مع اختصاصاتهم العسكرية، ويتم استدعاؤهم وَفْق دورات تدريبية أو متطلبات الواقع الداخل، على سبيل المثال، عندما أعلن النظام عام 2013 عن وجود 200 ألف جندي احتياطي، فهو يقصد الفئتين حتى تاريخ الإعلان؛ لأن العدد يتغير باستمرار نظراً لخضوع الخدمة الاحتياطية لسن محدد، وقوانين تتعلق بالإعفاء والتأجيل كما هو الحال في الخدمة الإلزامية.

يدخل المواطن السوري سنّ الاحتياط في اليوم الثاني من تسريحه في واحدة من الفئتين المذكورتين على حدّ سواء، ويتم تعبئته في قوات الاحتياط وَفْق لوائح، تختلف مدة الخدمة بين الطرفين، ففي الوقت الذي يُدرج المجند (ضابط أو صف ضابط أو مجند) في لوائح الاحتياط لمدة 18 عاماً بعد انتهاء خدمته، يقضي فيها 5 سنوات من التسريح في احتياط تشكيلات الخط الأول وَفْق اختصاصه، ثم 5 سنوات في الخط الثاني، ثم 5 سنوات في الخط الثالث، و3 سنوات لصالح الجيش الشعبي إحدى الوحدات التابعة لقوات النظام، أما بالنسبة لباقي الرتب العسكرية (المتطوعين) فلكل رتبة سنّ خاصّ بها ليتم حال وصول صاحبها إليه شطبه من الاحتياط، فمثلاً ضابط مسرح برتبة عقيد يتم ترقية قيده من القوات الاحتياطية عند بلوغه سن "58 عاماً".

ومنذ عام 2011 طرأت العديد من التشريعات والقوانين الخاصة بالمجال العسكري، بما يعكس تأثير قرار زج الجيش في مواجهة الشعب، وما نجم عنه من تأثير سلبي على جاهزيته، ودفعه لرفع سن المكلف الاحتياطي إلى 52 عاماً، بدلاً من 42 للأفراد وصف الضباط[5]، بسبب رفض الدعوات الموجهة للالتحاق بالخدمة الإلزامية والاحتياطية على حد سواء.

[5] **مصادر إعلامية تنشر تعليمات جديدة حول الاستبعاد من الاحتياط**، "عنب بلدي"، 2017/12/10، الرابط.

وتنبه النظام في وقت مبكر لتأثير العزوف عن الالتحاق بالخدمة الإلزامية، مما قاده إلى إصدار المرسوم التشريعي رقم 104 لعام 2011، عدّل بموجبه قانون التعبئة رقم 64 لعام 2004، وأضاف للمادة 4 في المرسوم الجديد صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية لم تكن مذكورة في القانون المُلغى[6]، وتُفسر وَفْق مصالح النظام وأهدافه، والتي ظهرت لاحقاً بإنشاء الميليشيات المحلية التي تدافع عن النظام ولا ينطبق عليها قانون الخدمة العسكرية.

ونظراً للآلية المبهمة التي اتُّبعت في تجنيد عناصر القوات الرديفة لم يتعاطَ النظام معهم وَفْق الأنظمة والقوانين التي تنصّ عليها أنظمة الخدمة في القوات المسلحة بما يتعلق بالتعويضات المالية والمعنوية والطبية، وتعامل مع جرحى وقتلى هذه القوات بما يشبه المكرمات أو الهبات، لإدراكه أن تشكيلها هو خارج الأطر القانونية، وليس له علاقة مباشرة بالدولة، ولم يتم تخصيص تعويضات منتظمة لهم، تسلم من خلال المؤسسات الرسمية، بل أخذت تعويضاتهم الطابع الأهلي عبر الجمعيات –مثل البستان الخيرية ومؤسسة الشهيد ومؤسسة العرين وغيرها– تقوم بمنح الجرحى أو ذوي القتلى مبالغ مالية على فترات متباعدة[7].

وقد أقرّ مجلس الوزراء منح تعويض شهري للجرحى المتضرّرين من قوات الدفاع الوطني على أن تكون نسبة الضرر (الإعاقة الصحية) 40% فما فوق بمبالغ شهرية تتراوح بين 80 و120 ألف ليرة سورية في حالة العجز الكلي لـ 10 أعوام فقط وليس مدى الحياة كما هو الحال لعناصر القوات المسلحة[8]، وتمنح من صندوق "جريح وطن" وليس من ميزانية وزارة الدفاع، يدل ذلك بشكل واضح على عدم شرعية هذه القوّات.

[6] **قانون التعبئة العامة في سورية**، نادي المحامي السوري، 2019/12/8، الرابط.

[7] **القوات الرديفة من الفقر إلى القبر. كيف عبث النظام بمصير الآلاف؟** "تورث برس"، 2022/1/6، الرابط.

[8] **بـ 9 دولارات.. "النظام" يزيد التعويض الشهري لجرحى "الدفاع الشعبي"**، "تلفزيون سوريا"، 2021/8/17، الرابط.

خامساً: المآلات الحالية والمستقبلية للقوات الرديفة

يتعلق مصير القوات الرديفة بـ 3 مسائل أساسية، تتمثل الأولى في شكل الحل السياسي في سورية ومصير القوات الأجنبية وَفْقاً له، والثانية في الموارد المالية لتلك القوات، والثالثة في الجانب القانوني لقسم كبير من العناصر الذين انتسبوا لتلك القوات دون أن تنطبق عليهم معايير العمل العسكري التي تتعلق بالفحوصات الطبية والثقافية وتجاوز الكثير من منتسبيها سن الخدمة العسكرية 42 عاماً، وعليه يُمكن استعراض المآلات التالية لتلك القوات:

السيناريو الأوّل – التحوّل إلى شركات أمنية:

يحظى هذا السيناريو بوجود أرضية له، حيث أصدر النظام عام 2013، القانون رقم 55 الذي نص على السماح بتأسيس الشركات الأمنية التي تتبع وزارة الداخلية ضِمن فرع شركات الحماية الخاصة في الوزارة، وتشير سجلات عام 2019 للشركات العاملة بدمشق إلى أن 78 شركة أمنية خاصة مرخصة تعمل في سورية، وقد يلجأ النظام مستقبلاً لإجراء تعديلات على القانون ليتناسب مع أي الظروف بما يتعلق بحجم هذه الشركات وتسليحها.

وغالباً ما ستلجأ روسيا وإيران للاعتماد بشكل كبير على هذا السيناريو كونه يغطي قسماً كبيراً من نشاطهم العسكري في سورية؛ حيث تُعتبر شركة "القلعة للحماية" التي تتخذ مقراً لها في العاصمة دمشق، ويتلقى عناصرها تدريباتهم في إيران أهم الشركات الإيرانية المرخصة في سورية[9]، وتعتمد روسيا على "شركة الصياد الأمنية (صائدي داعش)" لتجنيد المقاتلين، الذين أرسلت قسماً منهم إلى أوكرانيا[10].

وبالتالي، وبموجب هذا السيناريو تتخطّى عشرات الميليشيات إلى المشكلة القانونية، وتكون بذلك بمثابة جيش رديف، يعمل بالتوازي مع القوى الرسمية الأخرى.

[9] عبد الناصر العايد ورشيد حوراني، **الشركات الأمنية والعسكرية تتنامى بصمت في الشرق الأوسط**، صحيفة "جسر"، 2020/4/19، الرابط.

[10] **روسيا تنقل مئات المقاتلين إلى أوكرانيا**، "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، 2022/5/17، الرابط.

السيناريو الثاني – جيش داخل جيش:

يعكس هذا السيناريو حالة التنافس بين روسيا وإيران في سورية، وسعي إيران لإضعاف أو استقطاب بعض ميليشيات القوات الرديفة، ودعمها وتدريبها، وإعادة هيكلتها بما يتناسب مع كل مرحلة، لتصل في النهاية إلى واحدة من الحالتين التاليتين أو كِليهما معاً:

- حالة تشبه حالة الحشد الشعبي في العراق؛ أي منح بعض القوات الرديفة حالة قانونية خاصة؛ نظراً لنفوذها الواسع في سورية، وقدرتها على التأثير من خلال هذه القوة.
- حالة تشبه حالة "الباسيج العراقي وأصحاب الكهف" وما يمثلانه كجماعات واجهة تقوم بعمليات حركية شِبه عسكرية وبالتعبئة الاجتماعية، وارتباطهما بالميليشيات العراقية (حركة حزب الله النجباء وعصائب أهل الحق)[11].

يُعتبر هذا السيناريو مفضَّلاً بالنسبة لإيران؛ كونه يُحاكي نماذج تابعة لها في العراق ولبنان، ويتوافق مع مساعيها لإنشاء الحركات العسكرية بغطاء اجتماعي بغرض إخفاء تورطها في العمليات العسكرية في مناطق نفوذها بشكل مباشر.

بالنتيجة سيكون هناك جيش داخل جيش، ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لروسيا التي اعتمدت أيضاً على القوات الرديفة في تشكيل الفيلقين الرابع والخامس عَبْر منح الميليشيات الأُسس المعمول بها في الجيوش النظامية لتحويلها إلى وحدات عسكرية لكن وَفْق نظام العقود، إلا أن النواة الرئيسية لكِلا الفيلقين هي من القوات النظامية خاصة القادة (الضباط)؛ كَيْلا يؤدي ذلك إلى تفكيك تلك الميليشيات، إنما إدماجها.

[11] أمير الكعبي وحمدي مالك ومايكل نايتس، **لمحة عامة عن "الباسيج العراقي"**، معهد "واشطن للشرق الأدنى"، 2023/7/21، الرابط.

السيناريو الثالث – تفكيك القوات الرديفة:

يتحقق هذا السيناريو في عدّة حالات، الأُولى تنفيذ القرار 2245 (2015) الذي ينصّ على ضرورة إيجاد حكم شامل للجميع ذي مصداقية وتحقيق بيئة آمنة والعودة الطوعية للاجئين المهجرين، وتحقيق العدالة الانتقالية ومحاسبة المجرمين، خاصة أن غالبية هذه القوات تورط في ارتكاب المجازر وانتهاكات حقوق الإنسان.

الحالة الثانية تُحاكي مصير كتائب البعث التي تفكّكت بمجرّد انتهاء العمليات العسكرية في المنطقة التي ينتمي إليها معظم عناصرها؛ حيث تم توزيع العناصر على بقية الوحدات النظامية، وقد ينطبق هذا النموذج على العديد من الميليشيات ذات الطابع المناطقي.

والحالة الثالث، تتعلّق بالتنافس بين روسيا وإيران الذي قد يدفع لتفكيك بعض الميليشيات لتوسيع نفوذه على حساب الآخر.

وتفكيك القوات الرديفة بموجب الحالة الأولى يبدو بعيداً للغاية، بينما قد يتم تطبيق الحالتين الثانية والثالثة حسب الظروف العسكرية والسياسية التي تقتضيها العلاقة بين حلفاء النظام.

خُلاصة

لا تُشكّل القوات الرديفة نموذجاً عسكرياً يحاكي النموذج العسكري المعترَف به عالمياً، أي حصر استخدام السلاح بالدولة، ولا تتوفر فيها أهم ما يجب أن يكون في قوة عسكرية كالخضوع لقيادة عامة، فضلاً عن انعدام مركزية القيادة التي تمكنها من اتخاذ القرار المناسب بما يتوافق مع المرحلة ومنطقة العمليات، وغياب منظومة فكرية ناضجة (عقيدة القتال).

تُشكّل قوّات الدفاع الوطني القوة الكبرى في القوات الرديفة، إلا أن ميليشياتها تتفاوت في المهامّ والقوة والانتشار والتبعية من منطقة لأخرى، مما يجعل مستقبل هذه القوات بشكل عامّ رهن إيران وروسيا.

ويعكس سعي إيران لاستقطاب ميليشيات القوات الرديفة أو إضعاف ومحاولة تفكيك مَن يتلقى منها الدعم والتدريب من قِبل روسيا القلق على نفوذها في سورية، لذلك تعمل على إعادة هيكلة ودمج مستمر لهذه الميليشيات، وإنشاء أوجُه متعددة لها، مستفيدة من تجاربها في دول أخرى، وخاصة العراق لتتمكن من ضمان استمرار نفوذها، أو خلق صعوبات في وجه القوى الدولية الأخرى التي ترغب في الضغط عليها لمغادرة الأراضي السورية.

إنّ استمرار نموذج القوات الرديفة يكرّس فعلياً العنف والطائفية والانقسام في شرائح من المجتمع السوري، الذي يُصرّ النظام على عسكرته، ويعطي صورة نمطية عن سورية للرأي العام العالمي بكونها بيئة لتجنيد المرتزقة من قِبل إيران وروسيا، خصوصاً أنّ الأخيرة قامت بتجنيد العديد من السوريين في تلك القوات للقتال على جبهات أوكرانيا.

أخيراً إنّ مصير هذا القوات يُشير إلى وجود عدّة سيناريوهات، وغالباً ما يشملها جميعها، أي التحوّل إلى شركات أمنية، وجيش داخل جيش، وتفكيك بعض الميليشيات لظروف تتعلّق بالتنافس بين روسيا وإيران وانتهاء العمليات القتالية.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co